

السعدون والسلطان استقبلا معاودة



رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون أثناء استقباله عادل المعاودة

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه ظهر أمس النائب الثاني لرئيس مجلس النواب في مملكة البحرين عادل المعاودة. تم خلال اللقاء مناقشة آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.



..ونائب رئيس مجلس الأمة خالد السلطان أثناء استقبال عادل المعاودة

الغانم: تخصيص مكتب بكل وزارة وفي المراكز الطبية لاستقبال كبار السن والمعاقين

وطليات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

قدم النائب مرزوق الغانم اقتراحا برغبة جاء فيه يعتبر كبار السن وذوو الاحتياجات الخاصة الأولى بالرعاية واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتيسير حصولهم على الخدمات وإنجاز ما يحتاجونه من معاملات بأجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة تقديرا لهم ومرعاة لحالتهم الصحية. ولما كان الطالب منهم يواجه صعوبات في القيام بالإجراءات اللازمة للحصول على خدمات الرعاية الصحية بالمستشفيات والمراكز الطبية ومرافق الخدمات المختلفة بسبب ما تشهده مكاتب الاستقبال من زحام يعوق الكثير منهم ويؤدي إلى معاناتهم دون تقدير لسنتهم أو حالتهم الصحية.

لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة لتخصيص مكتب بكل وزارة أو مؤسسة حكومية وفي المراكز الطبية والمستشفيات لاستقبال وإنهاء معاملات



مرزوق الغانم

عمار العجمي: نطالب وزير الداخلية بحل أزمة المرور وتفعيل القوانين



عمار العجمي

طالب النائب عمار العجمي وزير الداخلية بحل أزمة المرور وبذل المزيد من الجهود الإجرائية وتفعيل القوانين المرورية للحد من حوادث الطرق والتي صنفت الكويت عالميا بأنها من أعلى الدول - وأعرب العجمي في تصريح صحافي عن بالغ أسفه وإحباطه، وشهد العجمي على أن تضبط وزارة الداخلية متسببي بعض السلوكيات المؤدية إلى ذلك وتفعيل القوانين التي تهدد أمن وسلامة مستخدمي الطريق للحد من تلك الحوادث وتغليظ العقوبات.

الطبيباني: إنشاء إدارة لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية تلحق بمكتب الوزير



دوليد الطبباني

قدم النائب د.وليد الطبباني اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا لأهمية مجال حقوق الإنسان وتعاطل دوره في الساحتين المحلية والدولية وانعكاس ذلك على سعة الكويت، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة في إنشاء إدارة لشؤون حقوق الإنسان بوزارة الداخلية تلحق مباشرة بمكتب وزير الداخلية، وتختص هذه الإدارة بالأمور الآتية: 1- تلقي الانتهاكات والشكاوى عن أوضاع حقوق الإنسان من المواطنين والمقيمين. 2- إبداء الرأي في قرارات

ذياب لإنشاء مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة

ومبارك الكبير فتفتقد لتلك المدارس الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة. لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة لإنشاء مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة الاحمدي ومبارك الكبير.

قدم النائب مناور ذياب اقتراحا برغبة جاء فيه: ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة هي الفئة الأولى في البلاد بالرعاية وان التعليم يعد ركنا أساسيا من أركان تأهيل هذه الفئة وان محافظة الاحمدي

لا ينطبق على القوانين بأثر رجعي بل اللاحق منها هايف: «العدالة» لتعديل المادة 79 من الدستور «لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير وكان موافقا للشريعة الإسلامية»

وليس لأحد عذر اليوم في ألا يوافق على هذا التعديل أو لا يقره، مشيرا الى ان الموافقة على هذا التعديل هي موافقة على الشريعة الإسلامية، إبراء لله عز وجل وإبراء للذمة. وتابع هايف: أظن انه لا يوجد أحد يؤمن بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا يرفض ان توقف على الأقل عملية اصدار القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية.

وزاد هايف: ان كل الشبه التي أثرت حول تعديل المادة الثانية كلها باطلة الا انني أرى انه لا أحد من المخالفين لا يستطيع ان يعترض على تعديل المادة 79 من الدستور والتي توجه المشرع الى ان يأخذ بالشريعة الإسلامية ولا يقدم اي قانون يخالف الشريعة. وهذا أقل ما تقدمه اليوم، وأقل ما توافق عليه اليوم وهو ان توقف على الأقل في هذه المرحلة تقديم اي قانون يخالف للشريعة الإسلامية. وتوقع هايف انه لا احد يرفض هذا التعديل للمادة 79 على الأقل في مثل هذا الوقت، أما عن تعديل

المادة الثانية من الدستور فإنه سينظر في المستقبل، واما الآن فسنركز على تعديل المادة 79 من الدستور وندعو جميع النواب من كافة التوجهات الى التوقيع على هذا التعديل الذي سوف يقدم قريبا.

وردا على سؤال عن اي من القوانين التي صدرت في السابق وكانت مخالفة للشريعة، قال هايف: الكويت دولة مبنية على القوانين الوضعية في معظمها وهناك الكثير من القوانين المخالفة للشريعة سواء في قانون الجزاء او غيره، واستدرك هايف بقوله: لكن نحن الآن لا نتحدث عن السابق، بل نتحدث عن اللاحق اي المستقبل بان نوقف هذا الهدر والتجاوز والمخالفة للشريعة من خلال تعديل المادة 79 ثم بعد ذلك ننظر في المستقبل تعديل المادة الثانية او اسلمة القوانين.

واضاف: الواجب اليوم على الجميع والفوري الذي يجب ان لا يكون عليه خلاف هو وقف صدور القوانين غير الشرعية والمخالفة للشريعة الإسلامية.



محمد هايف

أعلن رئيس كتلة العدالة النائب محمد هايف عن تقديم الكتلة لتعديل المادة 79 من الدستور ونصها قبل التعديل «لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير». لافتنا الى انه سيصبح نصها وفق مقترح تعديلها هو «لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير وكان موافقا للشريعة الإسلامية».

وقال هايف في مؤتمره الصحافي بمجلس الأمة: ان هذا المقترح مرفق معه المذكرة التفسيرية، مؤكدا ان هذا التعديل يوقف مستقبلا اي قانون يخالف الشريعة، والمقترح لا يتحدث عن القوانين السابقة الوضعية التي تخالف الشريعة الإسلامية، بل سينطبق التعديل على القوانين اللاحقة لإقرار التعديل أي في المستقبل، فلا يشرع مجلس الأمة في المستقبل أي قانون إلا إذا كان موافقا للشريعة الإسلامية. وأضاف هايف: ان هذا التعديل لنص المادة 79 ينفي جميع الشبه التي أثيرت حول تعديل المادة الثانية فيما سبق،

لجنة الزراعة البرلمانية اجتمعت بمزاعي الكويت في اتحدهم واستمعت لهمومهم

الداهوم: المزارعون في الكويت يشكلون شريحة مهمة في المجتمع ونأمل أن نستطيع تلبية مطالبهم



د.دبر الداوم ومبارك الوعلان ومناور نفا ومحمد الجوهيل وبرك الصبيح

وقد شكل إجمالي القروض لمشروعات الإنتاج النباتي 86٪ في جملة القروض ويتضح ان عدد المزارعين المقترضين يشكل نسبة عالية من جملة المقترضين وهذا مؤشر مهم في ظل أوضاع القطاع الزراعي غير المستقرة وغير الأمانة المردود الاقتصادي مما يجعل هؤلاء المقترضين عرضة في أي لحظة للإفلاس نتيجة لتلك الأوضاع والظروف التي تحكم القطاع الزراعي النباتي ونرى أنه لمعالجة جزء من هذه المشكلة ان يتم تعديل شروط الاقتراض الزراعي في م فترة سداد القرض الممنوح عن طريق محفظة التمويل الزراعي لتصبح على الأقل (25) عاما بدلا من (15) عاما الحالية وأن تتقاضى محفظة التمويل الزراعي رسوم الإدارة مرة واحدة فقط عند الحصول على القرض وليس سنويا كما هو حاصل الآن مع تطبيق تلك التعديلات على جميع المقترضين دون استثناء ويجب فتح منافذ تسويقية في جميع مناطق الكويت ووضع استناد للاتحاد وجميع الجمعيات التعاونية وتحويل مناقصات الوزارات الى المنتج الوطني بدون وسيط.

ويعد ذلك فتح المجال لتعقيبات المزارعين حيث أكد المزارع خليفة البنوان على دور اللجنة وعملها وطالب بمنع جميع اشكال الاحتكار والسماح بالتصدير ومعالجة مسألة القروض وعدم تحميل المزارع اعباء مالية اضافية، ومعالجة مشكلة المياه ورفع سقف الدعم مع زيادة المساحة الانتاجية وحل مشكلة التسويق، كما طالب بالعدالة في التعامل مع المزارعين.

مشكلة العمالة اما المزارع راشد الجويسري فقال ان التسويق مشكلة المشاكل

الصناعي ولذا فإن مجلس إدارة الاتحاد زود أعضاء اللجنة في كتاب يتضمن المشاكل والحلول المقترحة للاطلاع عليها ومناقشتها مؤكدا على عقد اجتماعات ولقاءات بشكل مستمر مع اللجنة.

وبين الصبيح أن من تلك المشاكل التي تسبب قلق المزارع الكويتي والتي تم وضعها في كتاب ووضع نسخ منه بأيدي النواب لمعالجتها وحلها بأسرع وقت منها عدم كفاية المبلغ المخصص لدعم الإنتاج النباتي بميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والبالغ مقداره 6,5 ملايين دينار والثابت على هذا القدر منذ عام (2006/2006) ولغاية تاريخه على الرغم من تزايد أعداد المحيازات الزراعية وتطور المساحات المزروعة الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي النباتي بشكل متزايد وأصبح هذا المبلغ المخصص للدعم لا يتناسب مطلقا مع كمية الإنتاج في الوقت الحالي (دعم النخيل المثمر والبالغ 2 مليون دينار منفصل عن مبلغ دعم الإنتاج النباتي).

وأشار الصبيح الى أن من المشاكل عدم وجود بند مخصص بميزانية الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لمواجهة أضرار الكوارث الطبيعية (الصقيع - العواصف الهوائية - السيول...) والإصابة بالآفات الزراعية والأمراض النباتية كظواهر مرضية عامة، الأمر الذي يستوجب المطالبة بتخصيص بند بميزانية هيئة الزراعة يعالج هذا الأمر نظرا لما يواجهه المزارع من أضرار محققة بسبب البيئة الصحراوية وما تتعرض له مزروعاته سنويا من تلف بسبب هذه الكوارث.

وأكد الصبيح أن المزارع يعاني من مشكلة ان إجمالي القروض الزراعية التي منحته محفظة التمويل الزراعي منذ عام 2001 وحتى عام 2010 نحو 70,2 مليون دينار بعدد 340 مقترضا

أكد رئيس لجنة شؤون الزراعة البرلمانية في مجلس الأمة د.دبر الداوم ان المزارعين في الكويت يشكلون شريحة مهمة في المجتمع نأمل ان نستطيع اللجنة تلبية جميع مطالبهم، مشددا على ان أبواب اللجثة مفتوحة وآيادها ممدودة لجميع المزارعين للاستماع الى مطالبهم ومشاكلهم والعمل على حلها. جاء ذلك خلال اللقاء المفتوح الذي عقد في الاتحاد الكويتي للمزارعين بين أعضاء اللجنة والمزارعين.

جاء حديث الداوم في اللقاء المفتوح الذي نظمه الاتحاد الكويتي للمزارعين في مقره بالشويخ بمشاركة أعضاء اللجنة الزراعية بمجلس الأمة اضافة للداوم حضرها النواب مبارك الوعلان ومحمد الجوهيل ومناور نفا العازمي وحشد كبير من المزارعين وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد.

وتوجه الداوم بالمباركة للمزارعين الكويتيين على إعادة تشكيل لجنة الزراعة في مجلس الأمة والشكر لأعضاء مجلس الأمة على موافقتهم إعادة تشكيل هذه اللجنة، مؤكدا ان المزارعين اعانوا كثيرا وتامل ان نستطيع ان نخفف عنهم هذه المعاناة، مطالبنا المزارعين بعدم التردد في التوجه الى اللجنة ان كانت لدى احدهم اي مشكلة ليحلها والعمل معا لحلها وتذليل العقائق من أمامكم واننا على استعداد للقيام بياكم بزيارة المسؤولين المعنيين في القطاع الزراعي وذات العلاقة وان أبواب اللجنة مفتوحة للجميع وأي مزارع له حق سنتقاه مع ونسانده لياخذ حقه وأهم شيء لدينا الا يقع الظلم على احد ونأمل ان تلبية اللجنة طموحات المزارعين سواء مع هيئة الزراعة او الوزارات الأخرى، وكما ذكرت فان لدينا مسودة لعم ونريد التنسيق العملي لمعالجة مشاكل هذا القطاع الحيوي واننا على استعداد لاستقبال اي مقترحات تساهم في تطوير القطاع ونتمنى من الله - عز وجل - ان يقدرنا على خدمة البلاد وان يتم علينا نعمة الاستقرار والأمن وتكون الكويت خالية من اي مشاكل لان استقرارنا من استقرار الكويت.

مشاكل كثيرة وكان استهمل اللقاء بكلمة ترحيبية من رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين براك الصبيح الذي اعتبر فيها ان اللقاء مع أعضاء اللجنة هدفه التعارف ولتضع بين أيديهم خطط حول مستقبل الزراعة في الكويت ولنبدأ التعاون معا لحل المشاكل الكثيرة والمتنوعة من عدة وزارات منها الكهربية والداخلية والصحة والبلدية والشؤون بالإضافة لهيئة الزراعة ومشكلة الدعم وتعويضات الصقيع ومشاكل المزارعين مع القروض في البنك